



2014

ANNUAL MEETINGS

International Monetary Fund
World Bank Group

Washington, D.C.

Governor's Statement No. 6 (A)

October 10, 2014

Statement by the Hon. **ALI HASSAN KHALIL**,
Governor of the Bank for **LEBANON**,
on Behalf of the Arab Governors

الخطاب المشترك للمجموعة العربية

يلقيه معالي السيد علي حسن خليل
وزير المالية في الجمهورية اللبنانية

نيابة عن المحافظين العرب

في الاجتماعات السنوية المشتركة لصندوق النقد والبنك الدوليين

أكتوبر 2014

1. يسرني أن أخطبكم في هذه الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين، بالنيابة عن زملائي المحافظين في الدول العربية، في وقت تتسارع فيه التطورات السياسية والاقتصادية في المنطقة، وتعمق تداعياتها السلبية على مساعي الدول العربية لترسيخ مقومات الاستقرار الاقتصادي والمالي وتعزيز فرص النمو الأكثر شمولية وتنوعاً، و توطيد مبدأ العدالة و تكافؤ الفرص.

2. على الرغم من التحسن الطفيف في معدلات النمو لاقتصادات المنطقة العربية هذا العام، إلا أن هذا النمو لا يزال منخفضاً و مقلقاً، فاقتصاداتنا تواجه مخاطر وتحديات كبيرة، لا سيما في ظل وجود تداعيات عميقة ناجمة عن الصراعات المدمرة في الجمهورية العربية السورية وجمهورية العراق و ليبيا ، إضافة إلى استمرار الاضطرابات و التحولات التي تشهدها عدد من الدول الأخرى في المنطقة وما نتج عن ذلك من حالة عدم اليقين تجاه مسار الأوضاع في هذه الدول، و التي كانت تعاني أصلاً من تداعيات تباطؤ تعافي الاقتصاد العالمي. وقد انعكس كل ذلك على ثقة المستثمرين و انخفاض معدلات النمو و ازدياد معدلات البطالة وتحديدًا بين الشباب. حيث أنه لا يمكن، كما تعلمون، إغفال الآثار العكسية والمتطلبات الكبيرة لعمليات التحوّل السياسي التي قد تستغرق فتراتٍ طويلة، في وقت تزداد فيه الضغوط الشعبية على هذه الحكومات التي تواجه أصلاً ضغوطاً مالية، الأمر الذي يعمّق المشكلات الاقتصادية والمالية لدى هذه الدول سواءً على صعيد الاقتصاد الكلي، أو على صعيد مستويات المعيشة والخدمات العامة التي يحصل عليها المواطنون وبوجه خاص هؤلاء ذوي مستويات الدخل المتدني.

3. كما لا يخفى عليكم، الانعكاسات والتداعيات الاقتصادية والاجتماعية العميقة لتدفق اللاجئين السوريين إلى الدول المجاورة. ونحن وإذ نقدر ما قامت به المؤسسات وخاصة مجموعة البنك الدولي في هذا الشأن، إلا أننا نجدد دعوتنا للمزيد من الجهود والخدمات لمساعدة السلطات الأردنية واللبنانية على التعامل مع تداعيات تدفق هؤلاء اللاجئين، اقتصادياً واجتماعياً. كما نود أن نذكر بتعهد رئيس البنك الدولي الذي عبر عنه خلال زيارته الأخيرة لكل من الأردن و لبنان بأن يحمل ما رآه من معاناة للاجئين و احتياجاتهم الى كافة الاطر والهيئات الدولية المعنية، فلا بد أن يحشد صندوق النقد و البنك الدوليين من المانحين الجهد و التمويل اللازم لمواجهة الأعباء الإنسانية و التنموية للاجئين و للمجتمعات المستضيفة للاجئين.

4. هذا وفي الوقت الذي نؤكد فيه على دور المجتمع الدولي في المساهمة في إعادة الاستقرار السياسي ومعالجة الأزمات التي تواجه دول المنطقة، فإننا و بنفس القدر نطالب الصندوق و البنك الدوليين للعمل مع دول المنطقة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي ، كشرط أساسي لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية على المدى المتوسط والبعيد. كما يتطلب ذلك أيضاً

مساعدة دول المنطقة في تعميق الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية اللازمة، وتعزيز فرص التعاون والتكامل الاقتصادي الإقليمي، وزيادة الاندماج في الاقتصاد العالمي.

5. وأودّ في هذه المناسبة، أن أشيد بالجهود الكبيرة والإصلاحات التي قامت بها السلطات في الدول العربية خلال هذه الفترة في سعيها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي في ظروف أقل ما يقال عنها بأنها صعبة. كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر للدول العربية وتحديداً دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي بادرت بتقديم العون والدعم لشقيقاتها التي تمر بتحولات سياسية، الأمر الذي ساهم كثيراً في تخفيف الأعباء ودعم فرص تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي.

السيد الرئيس، السيدات والسادة،،

و في ضوء التطورات والأوضاع التي تشهدها دولنا العربية هذه الآونة، اسمحوا لي أن أتناول مرئياتنا للقضايا وألويات التعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين على عدة محاور، يتعلق الأول بجوانب تخص المؤسساتين معاً، والثاني يتعلق بدور الصندوق، فيما يتناول الثالث جوانب تخص مجموعة البنك الدولي.

6. فيما يتعلق بالقضايا المشتركة بين صندوق النقد والبنك الدوليين، فإننا وإذ ندرك أن هناك تكثيفاً نسبياً للجهود على صعيد الدعم المالي و المشورة الفنية والعمل التحليلي ، خاصة فيما يتعلق بتوظيف العمالة ومعالجة الدعم وتطوير القطاع المالي. ومع تقديرنا لهذه الجهود، إلا أننا نؤكد مجدداً على أهمية توفير المزيد من الدعم المالي والفني للدول العربية التي تمر بتحولات سياسية، و بناءً على متطلبات و خصوصيات كل منها مع مراعاة إبداء المرونة اللازمة.

7. كذلك، فإننا نؤكد على ضوء الاحتياجات الكبيرة المالية والفنية للدول العربية، على الدور الذي يمكن أن يلعبه كل من صندوق النقد والبنك الدوليين للعمل على حشد وجذب المزيد من الموارد المالية من المانحين غير العرب وخاصة من مجموعة الثماني والاتحاد الأوروبي ، لدعم البرامج والمشروعات في هذه الدول العربية. ولعلنا نتطلع أن يكون كل من صندوق النقد والبنك الدوليين، همزة وصل تربط بين المنطقة وهذه الدول المعنية لتوفير المزيد من الدعم للمساعدة على تجاوز هذه الفترة الانتقالية الحرجة. وعلى الأخص، فإننا نعول على صندوق

النقد والبنك الدوليين فى تكثيف التعاون مع جمهورية مصر العربية خلال المرحلة القادمة في إطار الجهود المصرية المبذولة لإقامة حدث اقتصادي عالمي فى فبراير 2015، وهو "قمة مصر الاقتصادية"، بهدف التعريف بالرؤية العامة للتنمية لمصر والبرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي اللازم لتحقيق هذه الرؤية، وجذب الاستثمارات المباشرة والدعم الفني للبرنامج التنموي المصري.

8. وبالإضافة إلى ذلك، ومع ترحيبنا بما تحقق من تعاون بين صندوق النقد والبنك الدوليين والصناديق والمؤسسات المالية العربية، إلا أننا نطمح إلى المزيد من الشراكات بما في ذلك لتمويل المشروعات المشتركة وتدريب وتأهيل الكوادر.

9. يمثل دعم البنك والصندوق للسلطة الفلسطينية عاملاً أساسياً لتشجيع المجتمع الدولي على مواصلة دعمه السخي للشعب الفلسطيني في مواجهة التحديات الصعبة التي يواجهها هذا الشعب يومياً. ونود أن نحث في هذا الصدد، مجموعة البنك الدولي على التوسع في برامجها ودعمها المالي. كما نود أن نحث الصندوق على التوسع في مساعداته الفنية، لتمكين فلسطين من بناء اقتصاد قابل للاستمرار ومؤسسات رسمية مستقرة.

10. ومن جانب آخر، وإذ نرحب بما تحقق على صعيد تطور العلاقة مع السودان والصومال، فإننا ندعو المجتمع الدولي من خلالكم للمزيد من الجهود لمساعدة السودان للاستفادة من مبادرة "الهيبيك"، و نرجو أن نرى خطوة عملية في هذا الاتجاه. كما ندعو لمواصلة التعاون مع السلطات الصومالية للعمل نحو إرساء المتطلبات المؤسسية للإدارة الاقتصادية للبلاد، مرحبين في هذا الصدد بمشروع إنشاء صندوق لدعم الإصلاحات المؤسسية للاقتصاد الصومالي.

11. كما ندعو في السياق نفسه كلاً من المؤسستين، لإعادة النظر في القيود المفروضة على عنصر المنحة في إقراض الدول العربية منخفضة الدخل بما فيها تلك الدول المستفيدة من مبادرة "الهيبيك"، بما يساعد هذه الدول للحصول على المزيد من الموارد المالية لتمويل متطلبات التنمية لديها، وتحديدًا على ضوء انخفاض مساعدات التنمية الرسمية من جهة والأوضاع التي تمر بها هذه الدول من جهة أخرى.

12. فيما يتعلق بتنوع الموارد البشرية في البنك والصندوق و الذي نعتبره جزءاً لا يتجزأ من مصداقية المؤسستين لدى البلدان العربية الأعضاء. و إذ نرحب بالجهد المبذول في صندوق النقد الدولي في هذا المجال ، إلا أننا لا نزال نأسف لما نراه من قصور حتى الآن في تمثيل الجنسيات العربية في المؤسستين، وخاصة على مستوى المدراء والوظائف الفنية العليا، و بالرغم من الإصلاحات الإدارية و الهيكلية التي يشهدها البنك الدولي. ونجدد في هذا الإطار، دعوتنا للإدارة العليا في المؤسستين، إلى تكثيف الجهود لزيادة توظيف مواطنين من الدول العربية ودعم تدرجهم وتقديمهم الوظيفي.

السيد الرئيس، السيدات والسادة،،

13. فيما يتعلق بالقضايا المرتبطة بدور صندوق النقد الدولي، أرحب وزملائي بالتواصل والبرامج التي تم التفاهم عليها بين الصندوق وكل من المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية التونسية والمملكة المغربية والجمهورية اليمنية وما تم تقديمه من موارد أو وضعه رهن الإشارة في هذا الاطار، الا أننا نؤكد على الحاجة لإتاحة المزيد من الموارد من جانب وابداء الاستجابة والمرونة اللازمة من جانب أخرفي التعامل مع دولنا العربية، أسوة بما حظيت به بعض دول منطقة اليورو ودول أخرى في الآونة الاخيرة.

14. ومن جانب آخر، وادراكاً للأهمية الكبيرة لتعميق القطاع المالي والمصرفي في دولنا العربية وتحسين قدرته على توفير التمويل للقطاع الخاص، فإننا نؤكد على الحاجة لمساعدة الدول العربية في تطوير هذا القطاع، لا سيما في دعم الاندماج المالي، وتعميق أسواق المال بالعملات المحلية، وتطوير المؤسسات والقطاع المالي غير المصرفي، الى جانب ترسيخ أسس ومقومات الاستقرار المالي والمساعدة على التوافق مع التشريعات والمعايير الرقابية المالية والمصرفية الدولية الجديدة .

15. كذلك ندعو في هذا السياق، الصندوق للتجاوب مع طلبات الدعم الفني في مجال الإصلاحات الضريبية المختلفة، لمساعدة الدول العربية على تطوير السياسات المناسبة على ضوء التوجهات الدولية في هذا الشأن.

16. كما نود أن نرحب بالتطور على صعيد مبادرة "تطوير النظم والقدرات الإحصائية في الدول العربية - عربسات"، وما يقوم به الصندوق من تعاون لإنجاح هذه المبادرة، مؤكداً على

الحاجة لاستكمال هذه الجهود لما يمثله وجود إحصائيات موثوقة وشاملة في الوقت المناسب من أهمية بالغة في حسن رسم السياسيات الاقتصادية.

17. وأخيراً نود معاودة الاشارة لقضية مراجعة صيغة الحصص بما في ذلك المراجعة العامة الخامسة عشرة للحصص للصندوق، إذ نؤكد مجدداً أن هذه الإصلاحات ينبغي أن تفضي إلى تمثيل عادل ومنصف للدول العربية في الصندوق. فليس خافياً، أن معظم نسب الحصص المحولة إلى بعض بلدان الأسواق الناشئة والبلدان النامية وفقاً لإصلاحات عامي 2008 و2010 كانت على حساب بلدان أسواق ناشئة وبلدان نامية أخرى، بما في ذلك معظم الدول العربية. وبناءً على ذلك، فإننا ندعو إلى الأخذ بعين الاعتبار تأثير الدول العربية في الاقتصاد العالمي، والدور الذي تلعبه في تعزيز استقرار أسواق الطاقة، ومساهماتها المالية لدعم موارد الصندوق.

السيد الرئيس، السيدات والسادة،

18. إسمحوا لي أن ننتقل للإشارة لبعض القضايا المتعلقة بمجموعة البنك الدولي. بدايةً نرحب بالاستراتيجية الجديدة لمجموعة البنك الدولي، متطلعين أن تساهم الإصلاحات المعلن عنها في تحسين قدرات وكفاءة وسرعة استجابة البنك لمتطلبات الدول الأعضاء الأكثر احتياجاً. مع التأكيد على الحاجة في إطار الاستراتيجية الجديدة للبنك الدولي إلى مراعاة وجود مقاربة متكاملة للمنطقة العربية (Integrated Approach)، تراعي احتياجات هذه المنطقة وأوضاع الاقتصاد السياسي فيها، و تعد على أساسها استراتيجية نوعية و خلاقة ترقى لمستوى التحولات التي تشهدها المنطقة و تتناسب مع ظروفها الصعبة واحتياجاتها الكبيرة في هذه المرحلة. وأن تكون هذه الاستراتيجية واضحة المعالم و تتضمن برامج زمنية محددة يتاح متابعتها بصورة دورية والاطلاع على تطور تنفيذها وفقاً لنتائج قابلة للقياس، بما في ذلك كمية التمويل المرصودة للمنطقة . و تشير في هذا الصدد لمخرجات الاجتماع الاستثنائي لمجلس وزراء المالية العرب ومبادرة دولة الإمارات العربية المتحدة في شأن دعم الاستقرار الاقتصادي في المنطقة العربية، و التي لا بد أن تكون إحدى مرجعيات هذه الاستراتيجية. فعلى الرغم من إدراكنا للتحسن الذي تحقق في الآونة الأخيرة في أنشطة البنك الدولي، إلا أنه لا يخفى عليكم أنني وزملائي لا نزال نشعر بخيبة الأمل لمحدودية كوادرات البنك في دولنا و لضعف الدعم المقدم من موازنة البنك لمنطقتنا العربية.

19. كما نحث مجموعة البنك الدولي على وضع برامج للمساعدات الفنية الخاصة بالصيرفة الإسلامية، بالإضافة إلى برامج تدريبية لبناء القدرات في هذا الجانب.

20. و ندعو مجموعة البنك الدولي للمساعدة في إزالة العوائق التجارية الفعلية التي تعوق انسياب التجارة البينية العربية، والمساعدة في دعم المبادرة الخاصة بتنمية التجارة البينية العربية ، والعمل على قيام مشروعات عربية مشتركة في المجالات التي تؤدي إلى زيادة التبادل التجاري، بالإضافة إلى تنمية وتطوير قطاع النقل من خلال التشريعات والإجراءات والقوانين والاتفاقيات، ومن حيث وجود أساطيل نقل عربية، وشبكات متطورة للنقل البري والنقل بالسكك الحديدية.

21. ونتطلع إلى تكثيف دعم مجموعة البنك الدولي لتحسين التعليم المهني والتقني لتعزيز مهارات وقدرات القوى العاملة والعمل على إشراك القطاع الخاص في تصميم المناهج وتقوية الارتباط بين المهارات المكتسبة والتوظيف في القطاع الخاص والعمل بشكل رئيسي في تحفيز النمو والاستثمار لاستيعاب الأعداد الهائلة لطالبي العمل في الوطن العربي.

22. كما نوّكد في هذا السياق، على ترحيبنا بقيام البنك بإنشاء مرفق البنية التحتية العالمي، لما قد يساهم به هذا المرفق في توفير الموارد لتمويل مشروعات البنية التحتية، حيث نأمل أن لا تستثنى منطقتنا من نطاق عمل هذا المرفق. كما نرحب بإجراء البنك لمراجعات حول إطار إجراءات المشتريات، وسياسات الضمانات الوقائية الاجتماعية و البيئية، و نحث البنك في هذا الإطار على مراعاة قيم و ثقافات مجتمعات الدول الأعضاء و احترام دساتيرها الوطنية.

23. كذلك أود وزملائي الترحيب بمبادرة توسيع أنشطة البنك الدولي (MENA-Scale-Up) في المنطقة العربية التي أشير لها في العام الماضي، فأنا نوكد مجدداً على أهمية ترجمة هذه المبادرة إلى المزيد من التمويلات والبرامج والمشروعات، وتحديدًا تلك المشروعات التي تدعم نمو القطاع الخاص، وتطور البنية التحتية، وتساعد على خلق المزيد من فرص العمل. كما أننا نتطلع في هذا الصدد، إلى تحقيق النتائج المرجوة للصندوق الذي أعلن عنه البنك الدولي حول دعم الابتكارات والاستثمارات الأولية (ESIF).

24. كما ندعو البنك من جانب آخر، لتوفير المزيد من الدراسات والتحليلات المعمقة لإيجاد الحلول للقضايا والأولويات التي تهتم الدول العربية ، مثل معالجة بطالة الشباب، وتقوية شبكات الحماية

الاجتماعية، وبناء المهارات والتعليم، و إصلاح سياسات الدعم الحكومي، والإدارة المستدامة للطاقة، والأمن الغذائي، بالإضافة إلى البنية التحتية للقطاع المالي. و من ثم العمل على تبني هذه الحلول و تطبيقها من خلال برامج ومشاريع خاصة.

25. كذلك نرحب بالجهود المبذولة من قبل البنك لمساعدة الجمهورية اليمنية على مواجهة التحديات الاقتصادية الكبيرة في إطار أصدقاء اليمن، والتطلع في هذا الإطار للتقدم في الوصول لنتائج ملموسة، مؤكدين في هذه المناسبة، على أهمية تقديم الدعم اللازم في حالات ما بعد الصراعات (Post-Conflict) والتي تشمل بعض الدول العربية.

26. و نود التأكيد على أهمية الدور الذي تلعبه كلاً من مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار لدعم دور القطاع الخاص في الاقتصادات العربية وتشجيع ودعم الاستثمارات في المنطقة، مرحبين في هذا الصدد بتطور العلاقة مع المؤسستين ، مع التأكيد للحاجة إلى المزيد من التوسع في أنشطتهما في المنطقة العربية، وتحديدًا على صعيد دعم تطور ونمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل فرص وصولها للتمويل والخدمات المالية، و الدعم الفني الذي لا يقل أهمية عن المشاريع الاستثمارية.

27. و أخيراً نود أن نؤكد على دعمنا الكامل لجهود المجتمع الدولي بشأن بناء إطار الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة لما بعد 2015، منوهين بمساعي البنك الدولي لإيجاد الحلول المناسبة والمبتكرة لدعم الازدهار والمساواة والاستدامة، من خلال تشجيع مشاركة أكبر من الحكومات والمجتمع المدني والمنظمات الدولية وفعاليات القطاع الخاص. الا إننا نؤكد على ضرورة التركيز على جذور مسببات الفقر وتطوير أهداف تطبق على الدول المتقدمة والنامية على السواء.

السيد الرئيس، السيدات والسادة،

أنتم شركاؤنا في التنمية لذا نطلب مضاعفة جهودكم لتحقيق الأهداف المرجوة التي تعزز هذه الشراكة والتعاون، بما يساهم في مواجهة التحديات الكبيرة التي تواجه منطقتنا في هذه المرحلة. لذا نأمل تلمس نتائج تحفيز المجتمع الدولي، للمساعدة على خلق اقتصاديات قادرة على استيعاب المزيد من العمالة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتكامل الاجتماعي.

وشكراً لكم،،